

رفع تذاكر المتحف المصري الكبير يوسع الفجوة بين تعظيم الإيراد وحق المصريين في الوصول إلى تراثهم



الخميس 16 أبريل 2026 02:00 م

جاء قرار مجلس إدارة هيئة المتحف المصري الكبير برفع أسعار التذاكر اعتبارًا من 1 نوفمبر 2026 في لحظة تكشف كثيرًا عن طريقة إدارة الدولة للمشروعات الثقافية الكبرى، إذ وافق المجلس برئاسة وزير السياحة والآثار على زيادة قدرها 5 دولارات للزائر الأجنبي و20 جنيهًا للزائر المصري، بالتوازي مع بحث تحويل أحد المباني الملحقة بالمتحف إلى فندق، وتحسين خدمات الاتصالات، وتوسيع برامج التدريب، بما يعكس أولوية واضحة لتعظيم الإيرادات وتوسيع الاستثمار داخل محيط المتحف. ولا تبدو المشكلة هنا في تطوير المتحف أو تحسين موارده المالية، لأن أي مؤسسة بهذا الحجم تحتاج إلى إدارة اقتصادية مستقرة، لكن الإشكال يبدأ حين يصبح الزائر المصري الطرف الأضعف في معادلة التسعير، وحين يتحول مشروع يقدم رسميًا بوصفه فخرًا وطنيًا إلى مساحة تزداد كلفتها على جمهور محلي يواجه أصلًا موجة غلاء متواصلة وضغطًا شديدًا على الدخل والإنفاق اليومي.

يعكس هذا القرار تناقضًا يصعب تجاهله بين الخطاب الرسمي الذي يقدم المتحف المصري الكبير بوصفه ملكًا للمصريين جميعًا، وبين السياسات الفعلية التي تجعل الوصول إليه أكثر تكلفة وأشد تقييدًا بمرور الوقت، خصوصًا مع استمرار نظام الحجز الإلكتروني الحصري، وتقسيم الزيارة إلى فترات زمنية محددة، وعدم إتاحة شراء التذاكر من موقع المتحف. ووفق الموقع الرسمي، تبلغ التذكرة الحالية للمصري البالغ 200 جنيه، بينما تبلغ تذكرة الجولة الإرشادية 350 جنيهًا، وهي أرقام ليست هامشية بالنسبة لأسرة متوسطة أو محدودة الدخل تخطط لزيارة عائلية. ومع إضافة الزيادة الجديدة في نوفمبر، يصبح السؤال أكثر إلحاحًا: هل تتعامل الحكومة مع المتحف باعتباره خدمة ثقافية عامة يجب توسيع إتاحتها، أم باعتباره مشروعًا ربحيًا يتقدم فيه منطق العائد على منطق الحق الثقافي والعدالة في الوصول إلى التراث؟

تعظيم الإيرادات يتقدم على حق الجمهور المحلي

في هذا السياق ربطت وزارة السياحة والآثار بوضوح بين قرار رفع الأسعار وبين توجه أوسع لتعظيم موارد المتحف، إذ ناقش مجلس الإدارة أعداد الزائرين والإيرادات منذ الافتتاح الرسمي، ووافق في الاجتماع نفسه على دراسة تحويل أحد المباني الملحقة إلى فندق، بما يؤكد أن قرار التذاكر جزء من مسار استثماري متكامل لا إجراء منفصلًا أو مؤقتًا.

ومن ثم لا يعود الجدل مقتصرًا على قيمة الزيادة نفسها، بل يمتد إلى طبيعة الأولويات التي تحكم إدارة المتحف، لأن الحكومة تتحدث عن مشروع حضاري عالمي ثم تعيد ترتيبه عمليًا بمنطق الإيراد والخدمة الفندقية والتوسع التجاري، من دون إعلان موازٍ عن سياسة اجتماعية واضحة تضمن بقاء الزيارة في متناول المصريين الأقل قدرة على الإنفاق.

كما حذرت الدكتورة مونيكا حنا، الباحثة في علم المصريات، من هذا المنحى حين قالت إن مثل هذه السياسات تحمل رسالة طبقية وتمييزية تجعل المواطن المصري في المرتبة الثانية بعد الأجنبي، ووصفت هذا المسار بأنه يحول التراث من حق للمصريين إلى سلعة تباع للسائح، وهو توصيف يقرب مباشرة من جوهر الأزمة الحالية.

وبالتالي فإن رفع التذكرة لا يمكن فصله عن هذه الرسالة العامة، لأن المتحف حين يقدم بوصفه مؤسسة وطنية كبرى ثم تُبنى سياساته على توسيع العائد أولاً، فإن الفجوة تتسع بين رمزية المشروع في الخطاب الرسمي وبين تجربة المواطن الفعلية عند الحجز والدفع وترتيب الزيارة ومقارنتها ببقية أولويات المعيشة.

الغلاء يضغط على الأسر ويجعل الزيارة أقل أولوية

في المقابل يأتي القرار في سياق اقتصادي ضاغط لا يسمح بالتعامل مع زيادة التذاكر باعتبارها تفصيلًا بسيطًا، لأن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أعلن ارتفاع التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية إلى 13.5% في مارس 2026، بينما قالت رويترز إن التضخم السنوي في المدن المصرية بلغ 15.2% في الشهر نفسه، بما يعكس استمرار الضغط على نفقات الأسر

وعلى هذا الأساس لا تبدو زيادة 20 جنيهًا للمصري معزولة عن واقع أوسع تتراكم فيه الزيادات على النقل والغذاء والخدمات، إذ قال الخبير الاقتصادي وائل النحاس إن الزيادات المتسارعة جعلت أسرًا كثيرة عاجزة عن مجاراتها، محذّرًا من أن التقشف لم يعد يقتصر على الكماليات بل يمتد إلى ملفات أساسية تمس حياة العائلات مباشرة

ثم يزداد المعنى وضوحًا حين تصبح الزيارة العائلية للمتحف عبئًا حسابيًا لا قرارًا ثقافيًا خفيًا، لأن أسرة من 4 أفراد تحتاج بالفعل إلى مئات الجنيهات للتذاكر وحدها قبل الانتقال والطعام وأي خدمات مرافقة، ومع هذا المستوى من الضغط تصبح زيارة المتحف أقل أولوية عند كثير من الأسر مقارنة بنفقات التعليم والعلاج والغذاء

كما أشار الخبير الاقتصادي كريم العمدة إلى أن إجراءات الدعم القائمة لا تعوض المواطن بشكل كامل عن التضخم وارتفاع الأسعار، مؤكّدًا أن ما يلمس الأسر فعليًا هو رفع كفاءة وجودة الخدمات الأساسية، وهذا الرأي يكشف أن أي سياسة عامة تتجاهل هشاشة القدرة الشرائية ستدفع تلقائيًا بالثقافة إلى ذيل الأولويات اليومية عند الفئات الأوسع

فخر وطني مهدد بالتحول إلى مساحة انتقائية

بعد ذلك تظهر فجوة أخرى تتعلق بطبيعة الوصول نفسها، لأن المتحف لا يكتفي بفرض أسعار مرتفعة نسبيًا على بعض فئات الزوار، بل يعتمد أيضًا على الحجز الإلكتروني الحصري وتقسيم الزيارة إلى فترات محددة وعدم بيع التذاكر داخل الموقع، وهي ترتيبات تنظيمية قد تكون مفهومة إداريًا لكنها تصبح أكثر إقصاء حين تقترن بتكلفة أعلى وإجراءات أقل مرونة

وفي هذا الإطار بدت مطالبة مونيكا حنا بفتح المتحف مرة واحدة على الأقل سنويًا مجانيًا أكثر من مجرد اقتراح رمزي، لأنها تعكس حاجة فعلية إلى سياسة إتاحة عامة تعيد وصل المصريين بتراثهم بدل الاكتفاء بتقديم المتحف كمنصة جذب دولي أو مساحة استهلاك ثقافي مرتبطة بمن يستطيع الدفع والحجز والانتقال

كما يكتسب هذا البعد الاجتماعي وزنًا أكبر لأن الحكومة نفسها تتحدث في ملفات أخرى عن العدالة الثقافية وتوسيع الوصول إلى الخدمات الثقافية، وهو ما يجعل رفع الأسعار في المتحف المصري الكبير من دون شبكة تخفيف واضحة للطلاب والأسر الأولى بالرعاية أو أيام مجانية منتظمة قرارًا يناقض مضمون الخطاب الرسمي بدل أن ينسجم معه

ولذلك فإن الخطر الحقيقي لا يكمن فقط في زيادة التذكرة بدءًا من نوفمبر، بل في تثبيت تصور إداري يرى أن الاستدامة المالية تتحقق أساسيًا عبر تحميل الزائر المحلي كلفة إضافية، بينما كان الممكن حماية الإيرادات بوسائل أخرى أكثر توازنًا، مثل التوسع في الرعاية والأنشطة التعليمية والبرامج المجتمعية والدعم المتدرج بدل تضييق الوصول المباشر إلى المتحف

وفي النهاية يكشف قرار رفع أسعار تذاكر المتحف المصري الكبير أن الأزمة لا تتعلق بجنيهات إضافية على شباك الدخول فقط، بل تتعلق باتجاه سياسي وإداري أوسع ينقل المشروع من كونه حقًا ثقافيًا جامعيًا إلى كونه مساحة تخضع أولًا لحسابات الإيراد والاستثمار، وإذا استمرت هذه المقاربة من دون سياسات إتاحة عادلة، فإن الدولة لن تكون فقط قد رفعت سعر الزيارة، بل ستكون قد وسعت المسافة بين المصريين وأحد أهم رموز تاريخهم في لحظة يفترض فيها أن يكون المتحف أقرب إلى الناس لا أبعد عنهم